60 | 15 كانون الثاني - 2025

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن المعهد العراقي للحوار وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

مواجهة تحديات حوكمة البيئة والمياه في العراق: دور الشباب العراقي في مجال تعزيز المسائلة

www. hewarIraq. com

مؤسسة أكاديمية فكرية بحثية، تعنى بالدراسات والتخطيط الاستراتيجي، تأسست بعد التغيير في عام 2003، فكانت واحدة من اهم المشاريع التي تعنى بعملية صناعة القرارات وتحضير الخيارات وبدائلها من خلال المراقبة الدقيقة للاحداث الجارية وتداعياتها المحتملة عبر استشراف المستقبل لوضع المسارات اللازمة امام صانع القرار، حيث تقدم المؤسسة خرائط عمل متكاملة وملخصات تنفيذية و أوراق سياسات و تقارير تنتج عبر ندوات وورش تخصصية وابحاث يكتبها ويشرف عليها نخبة من كبار المختصين في الشؤون السياسية والاقتصاية والعسكرية والامنية وغيرها.

ويتميز المعهد العراقي للحوار بقربه من جميع مفاصل الدولة ومن حلقات صنع القرار لما يملكه من كفاءات تعد الابرز على المستوى العراقي وفي التخصصات كافة، وبهيئة ادارية تضم اسماء مميزة في الاوساط الاكاديمية والسياسية وبنخبة من المستشاريين من ذوي الخبرة والكفاية العلمية.

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التدا ول تصدر عن المعهد العراقي للحوار
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

فريق التحرير

د. عباس راضي العامري
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري
أحمد الوندي

+9648905700123
Head@hewariraq. com

هذا العدد

خصص هذا العدد من IraqCopy للدراسة التي أعدها معهد الدراسات الإقليمية والدولية (ايرس) التابع للجامعة الامريكية في السليمانية والتي تحمل العنوان «**مواجهة تحديات حوكمة البيئة والمياه في العراق: دور الشباب في مجال تعزيز المسائلة**». تتناول الدراسة التي قام بأعدادها بشكل مشترك كل من كرم أف روبيل وشيڤان فاضل وماك سكيلتون وهم باحثون في المعهد أعلاه التحديات التي تواجهها منظومة حوكمة البيئة والمياه في العراق. من بين هذه التحديات وأبرزها هو ضعف التنسيق بين الـوزارات والأجهزة المختلفة المسؤولة عن ملف إدارة المياه في العراق وضعف البنى التحتية وتقادم منشآت معالجة المياه وقلة التمويل بالإضافة الى التراخي والعجز عن تنفيذ وتطبيق القرارات والسياسات المتعلقة بإدارة المياه وقلة التخصيصات المالية المرصودة للوزارات المعنية بإدارة ملف المياه. اما الجزء الثاني من الدراسة فيركز على دور الشباب العراقي في مجال الرقابة ومساءلة الجهات الحكومية على أدائها في مجال إدارة ملف المياه والبيئة. وتؤكد الدراسة على أهمية هذا الدور في تقويم عمل الوزرات والوكالات المعنية وفي خلق ضغط شعبي واعلامي على السلطات العليا لوضع التحديات البيئية والمائية في مقدمة اولياتها سياسيا وماليا.

مواجهة تحديات حوكمة البيئة والمياه في العراق: دور الشباب العراقي في مجال تعزيز المسائلة

تأليف:
كرم اف روبيل, شيڤان فاضل, ماك سكيلتون

المصدر:
معهد الدراسات الإقليمية والدولية (ايرس)/ الجامعة الامريكية في السليمانية

التاريخ:
نيسان 2024

ترجمة وتحرير:
نصر محمد علي & فيصل عبد اللطيف

ملخص تنفيذي

ان مشاكل العراق مع شحة وتلوث المياه هي نتاج اتجاهين اساسيين: الأول هو بناء السدود في إيران وتركيا, والثاني يتمثل بضعف الحوكمة البيئية والمائية داخل العراق، لا سيما على مدى العقدين الماضي. واحدة من أكبر التحديات التي يواجهها الناشطون البيئيون الشباب في جهودهم لدفع الحكومة العراقية نحو تحمل مسؤوليتها في مجال حوكمة البيئة والمياه هو التعقيد الكبير للمنظومة الحكومية المسؤولة عن المياه والبيئة. فتوزيع الحصص المائية وملف تلوث المياه يتم تنظيمه وادارته من قبل العديد من السلطات الحكومية في العراق, بما في ذلك وزارة الموارد المائية ووزارة البيئة ووزارة الزراعة ووزارة الاعمار والإسكان والبلديات والاشغال العامة, بالإضافة الى السلطات المحلية في المحافظات والهيئات التشريعية وما يقابل ذلك من وكالات في حكومة إقليم كردستان. كل واحدة من هذه الأجهزة الحكومية لها دور محدد وقيود مالية, وينبغي فهم هذه العوامل قبل ان يستطيع أي شخص مسائلتها حول أدائها.

IRAQ COPY

مقدمة:

سيخلق التغير المناخي مخاطر جديدة وسيختبر بشكل متزايد مقدرة البلدان في منطقة الشرق الأوسط على الصمود في مواجهة التغير المناخي، والعراق ليس استثناءً من هذا الامر. فقد أدت موجات الجفاف الشديدة بالفعل إلى تفاقم مشاكل ندرة المياه في جميع أنحاء البلاد. ومع ذلك، فإن تحديات المياه في العراق لا ترجع في المقام الأول إلى تغير المناخ، على الأقل ليس بعد. فمشاكل العراق مع ندرة وتلوث المياه هي نتاج اتجاهين اساسيين: أولاً، بناء السدود في إيران وتركيا وما تسبب به هذا الامر من خفض لتدفقات المياه إلى العراق بشكل كبير في العقود الأخيرة. ولم يتفاوض العراق حتى الآن على اتفاق مستدام وطويل الأجل مع دول المنبع على الرغم من إرسال وفود فنية متعاقبة إلى أنقرة.[1] وثانياً، أدى ضعف الحوكمة البيئية والمائية داخل العراق، لا سيما على مدى العقدين الماضيين، إلى خسائر كبيرة غير متناسبة في المياه والتلوث في النظام ككل كما انه كشف عن تقادم البنية التحتية المائية والبيئية في البلاد.

لا شك بان النظام السياسي في العراق يلعب دورا في الحيلولة دون خلق حوكمة بيئية فعالة. فالتشظي الموجود في بيروقراطية حكومية معقدة بالأصل ومقسمة بين المجموعات العرقية والطائفية والكتل السياسية التي ظهرت بعد عام 2003, وما تلا هذا التاريخ من اضطرابات وانعدام للأمن, الامر الذي مهد الطريق لظهور نظام حكم مقسم وغير قادر الى حد كبير على معالجة الاحتياجات البيئية المعقدة للبلاد.[2] فالجهات الصناعية التي تتسبب بتلويث المياه لا تتعرض الى العقاب تقريبا, في الوقت الذي تقوم به المشاريع الكبرى بحفر ابار بطاقات اعلى من الحدود المسموحة.[3] كما ان شبكات أنابيب المياه وأنظمة الصرف الصحي و ومرافق معالجة مياه الصرف الصحي سيئة الصيانة وغالباً ما تكون غير صالحة للعمل تماماً.[4] ان التعقيد وارتفاع أسعار البنى التحتية البيئية المائية جعلها تحتل مكانة غير متقدمة ضمن قائمة أولويات الحكومات المتعاقبة. وقد أكدت حكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني على أهمية الموارد البيئية والمائية, وتعهدت بخفض الانبعاثات ومكافحة التلوث, وكلا الامرين مطلوب بشدة. ومع ذلك، يبقى أن نرى ما إذا كانت هذه التصريحات ستجد طريقها الى

اولويات السياسات والميزانية.[5] فالحكومات السابقة كانت قد قدمت تعهدات مماثلة ولكنها لم تحقق سوى القليل من النجاح.

هل يمكن للمجتمع المدني والشباب لعب دور في قيادة التغيير في نظام الحوكمة البيئية؟ للإجابة عن هذا السؤال تحديدا قام معهد الدراسات الإقليمية والدولية في الجامعة الامريكية بالسليمانية باطلاق برنامج" الشباب من أجل المساءلة في الحوكمة البيئية. جمع البرنامج التجريبي قادة شباب (تتراوح أعمارهم بين 20 و30 عاماً) من الساعين بشكل جاد لمحاسبة الحكومة العراقية وإحداث تأثير ملموس في الحفاظ على الموارد المائية والحد من تلوث المياه والبيئة وتحسين الحوكمة البيئية بشكل عام مستلهما الطاقة التي يحملها بشكل حقيقي الجيل الجديد الناشئ من المواطنين المهتمين بالبيئة. وقد جمع البرنامج على مدار ورشتي عمل شخصيتين 20 من القادة البيئيين الشباب (من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والخدمة المدنية) من 11 محافظة في العراق، إلى جانب مدربين خبراء كبار يشغلون حالياً أو سابقاً مناصب رفيعة المستوى في الحكومة. وكان الهدف من البرنامج هو تعزيز معرفة القادة الناشئين بنظام الحوكمة البيئية المعقد في العراق،، والإبحار في اليات العمل الداخلية للإدارات الحكومية ذات الصلة، وتطوير مناهج السياسات، وتحديد الثغرات في خطاب الجماعات الشعبية الداعية الى تعزيز المساءلة وتحسينها. ان هذا التقرير يقدم لمحة عامة عن التحديات والفرص، والرؤى الرئيسية والنتائج المستخلصة وآفاق المناهج الجديدة نحو تبني المساءلة في عملية الحوكمة البيئية.

IRAQ COPY

الجزء الأول: التحديات التي تواجهها حوكمة البيئة والمياه في العراق

واحدة من أكبر التحديات التي يواجهها الناشطون البيئيون الشباب في جهودهم لدفع الحكومة العراقية نحو تحمل مسؤوليتها في هذا المجال هو التعقيد الكبير للمنظومة الحكومية المسؤولة عن المياه والبيئة.[6] فتوزيع الحصص المائية وملف تلوث المياه يتم تنظيمه وادارته من قبل العديد من السلطات الحكومية في العراق, بما في ذلك وزارة الموارد المائية ووزارة البيئة ووزارة الزراعة ووزارة الاعمار والإسكان والبلديات والاشغال العامة, بالإضافة الى السلطات المحلية في المحافظات والهيئات التشريعية وما يقابل ذلك من وكالات في حكومة إقليم كردستان. كل واحدة من هذه الأجهزة الحكومية لها دور معين ومحددة بقيود مالية خاصة, وينبغي فهم هذه العوامل قبل ان يستطيع أي شخص مسائلتها حول أدائها.

ان التركيز على التعقيد الذي يتصف به نظام حوكمة البيئة والمياه العراقي (بما في ذلك كل من المؤسسات الحكومية العراقية والهيئات في إقليم كردستان) لا يعني التقليل من أهمية تحميل فواعل أخرى مهمة المسؤولية في هذا المجال, بما في ذلك شركات القطاع الخاص المحلية والمنظمات والقوات الدولية وشركات النفط العالمية, ولكن, ينبغي ان تكون الحكومة العراقية محل التركيز الأكبر فالدولة في نهاية المطاف هي المسؤول الرئيس عن إدارة وتنظيم البيئة العراقية, ولحسن الحظ, فان الناشطون البيئيون الشباب يعملون بالاشتراك مع الحكومة حول عدد من القضايا البيئية في سياقات محلية وملتقيات وطنية عديدة.

الفجوات الرئيسية في نظام حوكمة البيئة والمياه

أولا: ضعف التنسيق

ابرزت المناقشات التي دارت في الورشة الأولى من برنامج «الحوكمة البيئية: دور الشباب في تعزيز المسائلة» حقيقة ان الصورة المعقدة

IRAQ COPY

للتداخل بين عمل الوكالات التي تم وصفها في أعلاه تستدعي وجود تنسيق وثيق بين مختلف الهيئات الحكومية. فلإدارة الفعالة للمياه تتطلب التعاون بين مختلف المؤسسات المشاركة في إدارة المياه. على سبيل المثال، يتم اتخاذ القرارات المتعلقة بالحصص المائية في العراق بشكل أساسي من قبل وزارة الموارد المائية، ولكن يجب على وزارة الموارد المائية أن تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المحاصيل (التي تحددها وزارة الزراعة)، ومتطلبات استخراج النفط من المياه العذبة (وزارة النفط)، ومتطلبات مياه الشرب (وزارة الموارد المائية والري). ومع ذلك، تعمل مؤسسات إدارة المياه المعنية بهذا وعلى مستويات مختلفة من الحكومة - الاتحادية والإقليمية والمحلية - بشكل مستقل وغالباً ما تكون مترددة في مشاركة البيانات والتعاون بشأن الأهداف المشتركة. ويتفاقم هذا التضارب بين الوكالات المنطلقات والديناميكيات السياسية المتباينة.[7]

تلعب السياسة دوراً في تشويه التعاون بين الوكالات. وكنتيجة للتشرذم السياسي في فترة ما بعد عام 2003، فإن المناصب الرئيسية في الوزارات المؤثرة في إدارة المياه مثل وزارة الموارد المائية والري ووزارة الزراعة يشغلها ممثلون عن الفصائل والأحزاب السياسية المتنافسة. ويتجلى هذا الخلاف السياسي في إدارة المياه عندما يرفض المسؤولون الحكوميون المنتمون لأحزاب مختلفة التعاون وتنسيق السياسات. وكما أشار أحد المشاركين الحكوميين، فإن النتيجة تنعكس بالضرر على قطاع المياه: «عندما تشغل الوزارات باتباع الأحزاب السياسية المتنافسة وفقا لنظام المحاصصة, يصبح التنسيق بين هذه الوزارات اقل احتمالا, بشكل يؤثر سلبا في نهاية المطاف على القطاع المائي».

ثانيا: تهالك البنى التحتية

شكل دور الحكومة في بناء وصيانة البنى التحتية للمياه موضوعاً رئيسياً للنقاش خلال ورش عمل برنامج الحوكمة المائية. وتتطلب معالجة مشكلة تلوث المياه المستفحلة صيانة وتوسيع وتحديث البنية التحتية للمياه في البلاد، لا سيما منشآت معالجة المياه. إلا أن الإهمال المؤسسي وتخصيص الأموال بدوافع سياسية قوضت هذه الجهود. فلا تزال منشآت

IRAQ COPY

معالجة مياه الصرف الصحي القديمة والمعطوبة تتسبب بتلويث الأنهار الرئيسية مثل نهر دجلة، مع وجود أمثلة مثل إلقاء مياه الصرف الصحي من المرافق الصحية مباشرة في النهر بسبب خلل في هذه المنشآت وعدم وجود بدائل.[8] ويؤدي الانهيار في المعايير المؤسسية إلى تفاقم إهمال البنية التحتية للمياه. فقد فشلت الوزارات والمؤسسات المسؤولة عن إدارة المياه وتنظيمها، بما في ذلك وزارة الصحة والسكان والمياه والبيئة ووزارة البيئة ووزارة التخطيط، في إعطاء الأولوية صيانة البنية التحتية للمياه، لا سيما مرافق تنقية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي. الموقف السائد بين المسؤولين الحكوميين تجاه هذه القضية مثير للقلق، مع تركيزهم في المقام الأول على صياغة الوثائق الاستراتيجية وإهمال الحاجة الملحة لتحسين البنية التحتية.

ثالثا: الضعف في انفاذ السياسات

تعيق الديناميكيات السياسية إلى حد كبير جهود تطبيق سياسات إدارة المياه، خاصة خلال فترات الشح الشديد في المياه، مما يفاقم التحديات التي تواجهها محافظات المصب مثل ميسان والبصرة وذي قار. وقد أدى انخفاض منسوب المياه في نهري دجلة والفرات في العراق إلى زيادة التوترات الاجتماعية في هذه المناطق. وبينما تتصدى السلطات لانتهاكات استهلاك المياه في المنبع لضمان التوزيع العادل للمياه، الا انها تواجه عقبات هائلة متجذرة في التحالفات السياسية وشبكات المحسوبية. إن تأثير الدعم السياسي للمخالفين يعيق بشدة مبادرات تنفيذ السياسات المائية. فمشاريع البناء والمزارعين وزعماء القبائل، مستندين الى الدعم السياسي، يقاومون بتحدٍ محاولات الحد من انتهاكات استهلاك المياه وحفر الآبار، مما يؤدي إلى تفاقم نقص المياه في مجرى النهر. وغالبًا ما تتعزز هذه المقاومة من خلال أنظمة المحسوبية الراسخة، حيث تستغل الشخصيات النافذة علاقاتها السياسية للتهرب من المساءلة عن أفعالها.[9] تخلق هذه الديناميكيات حلقة مفرغة يتحمل فيها الأفراد والمجتمعات المهمشة وطأة ندرة المياه، بينما تعطي المصالح القوية الأولوية لمكاسبها الاقتصادية والسياسية. علاوة على ذلك، فإن تسييس

IRAQ COPY

إدارة المياه يزيد من تعقيد جهود الإنفاذ. فعمليات صنع القرار فيما يتعلق بإجراءات إنفاذ قوانين المياه غالبًا ما تكون غارقة في الحسابات السياسية بدلًا من التقييمات الموضوعية للاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية. هذا التسييس يولد عدم الثقة بين أصحاب المصلحة ويقوض شرعية التدابير التنظيمية، مما يعزز مناخ الإفلات من العقاب للمخالفين. وبالتالي، يتم تقويض قدرة السلطات المعنية على الإنفاذ، مما يؤدي إلى تفاقم موقف المجتمعات الضعيفة أصلاً.[10]

ثالثا: القيود المالية

يعوق نقص التمويل عملية التوسع في البنية التحتية للمياه واقتناء وصيانة تكنولوجيات ومنشآت الرصد الحيوية. وقد أعرب المشاركون في فريق الخبراء الشباب عن أسفهم لندرة مخصصات الميزانية في الوزارات الرئيسية المعنية بإدارة المياه، بما في ذلك وزارة الموارد المائية والري ووزارة الكهرباء. وأعرب أحد المشاركين عن إحباطه، متسائلاً عن تخصيص ميزانية العراق الضخمة:" متى ما تقوم بالسؤال، يقولون لك ليس لدينا ميزانية". ونتيجةً لهذه القيود المفروضة على الميزانية، فإن محطات ومختبرات الرصد التابعة لوزارة الكهرباء لا تعمل. وتواجه الجهود المبذولة لإعادة بناء هذه المحطات، التي تم تركيبها من قبل شركة أجنبية في عام 2012 ولكنها متوقفة عن العمل منذ عام 2017 بسبب مشاكل الصيانة، عقبات مالية مستمرة. وتؤدي التأخيرات في الحصول على موافقة وزارة التخطيط إلى تفاقم هذه التحديات، مما يعيق محاولات وزارة الكهرباء لاستعادة وظائفها. وبالمثل، لم تحصل الخطط التي يعود تاريخها إلى عام 2008 لبناء محطات معالجة مياه الصرف الصحي في كربلاء على الموافقة حتى الآن، مما يدل على عدم الكفاءة البيروقراطية في تخصيص الأموال لمشاريع البنية التحتية الحيوية. وحتى عندما تتم الموافقة على المشاريع، فإنها غالباً ما تبقى من دون تنفيذ بسبب عدم كفاية مخصصات التمويل، وعموماً، فإن تخصيص الأموال الكبيرة والضرورية لمؤسسات إدارة المياه مثل وزارة الكهرباء ووزارة الموارد المائية ووزارة الأشغال العامة يفتقر إلى الأولوية بين الفصائل السياسية الرئيسية في العراق. على

IRAQ COPY

الرغم من أن النفقات المقدرة للاستراتيجيات الأساسية مثل استراتيجية الموارد المائية والأراضي في العراق تصل إلى 180 مليار دينار عراقي، إلا أن الميزانية السنوية لوزارة الموارد المائية بلغت ذروتها بمليار دينار عراقي فقط في عام 2018. وقد سلط ممثل الحكومة في ورشة العمل الضوء على العقبات السياسية التي تحول دون زيادة تمويل وزارة الموارد المائية، حيث قال ممثل الحكومة في الورشة أن هناك مشاكل سياسية خطيرة تحول دون زيادة ميزانية وزارة الموارد المائية.

وباختصار، فإن القيود المالية وتحديات الميزانية تعيق بشدة الجهود المبذولة لتحسين إدارة المياه في العراق، مما يعيق تطوير البنية التحتية والتقدم التكنولوجي ومبادرات مراقبة جودة المياه. وتتطلب معالجة هذه التحديات إعطاء الأولوية لإدارة المياه في مخصصات الميزانية والتغلب على العقبات البيروقراطية لضمان التمويل الكافي للمشاريع والعمليات الأساسية.

رابعاً: الثغرات في القدرات التفاوضية مع دول المنبع

إن الخلل الوظيفي الموصوف أعلاه لا يعيق الحوكمة على المستوى الداخلي فحسب، بل يضعف بشكل كبير قـدرة العراق على التفاوض بفعالية مع جيرانه من دول المنبع. لطالما عانت الحكومة العراقية الحكومة العراقية منذ فترة طويلة في سبيل تأمين حصة أكبر من المياه من تركيا وإيران المجاورتين، حيث تنبع الأنهار الرئيسية في البلاد. فعلى مدى العقد الماضي، شهدت أنهار العراق الحيوية، بما في ذلك نهري دجلة والفرات، انخفاضاً غير مسبوق في منسوب المياه بسبب مزيج من تغير المناخ والجفاف الإقليمي وممارسات إيران وتركيا في بناء السدود. ويقع انخفاض منسوب المياه هذا في صميم أزمة شح المياه في العراق، مما يؤثر سلباً على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، لا سيما في المحافظات الجنوبية.

على الرغم من الجهود التي تبذلها بغداد، فإن محاولاتها للنجاح في دبلوماسية المياه قد أعاقها عدم وجود استراتيجية تفاوض متماسكة. هذا الفشل يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتشظي سياسة إدارة المياه داخل العراق.

لقد سلط احد ممثلي الحكومة في ورشة عمل فريق الخبراء الشباب الضوء على حقيقة غياب جبهة موحدة في المفاوضات السياسية، وهو ما يعكس الغياب واسع النطاقً في التنسيق بين المؤسسات الحكومية المسؤولة عن إدارة المياه. فالوزارات الرئيسية مثل وزارة الموارد المائية والري ووزارة التربية والتعليم تتمتع بنفوذ كبير على قطاع المياه ولكنها غالبًا ما تتخذ قراراتها بشكل مستقل. ويتجلى هذا الخلل بشكل خاص في مفاوضات المياه مع تركيا، حيث تضطلع وزارة الموارد المائية بدور كبير غير متناسب، مما ينتقص من مسؤوليتها الأساسية المتمثلة في معالجة قضايا ندرة المياه المحلية. مع تركيا يفتقر إلى المؤهلات والخبرات اللازمة والخبرة اللازمة، مما يقوض فعاليته. فغالباً ما يتم اختيار المندوبين على أساس الانتماء السياسي بدلاً من الكفاءة، مما يديم ثقافة المحسوبية والمحسوبية السياسية. إن تسييس التعيينات الوزارية، المحكوم بنظام نظام المحاصصة يعزز عدم الاستقرار داخل الوزارات ذات الصلة، ويعيق تراكم المعرفة والخبرة المؤسسية. علاوة على ذلك، فإن دوران الموظفين داخل الـوزارات، خاصة بعد الانتخابات الوطنية بعد الانتخابات الوطنية، يعطل الاستمرارية المؤسسية ويؤدي إلى تفاقم الخلل الوظيفي. وبدلاً من حدوث انتقال سلس، غالبًا ما يستبدل الوزراء الجدد جزءًا كبيرًا من الموظفين الحاليين المعينين من قبلهم، مما يؤدي إلى الفوضى وعدم الكفاءة داخل المؤسسة.

IRAQ COPY

الجزء الثاني: نحو تعزيز المسائلة في حوكمة البيئة والمياه

يواجه الشباب والفواعل فى المجتمع المدني الداعين إلى زيادة القدرة على مواجهة أزمتي المياه والبيئة في العراق العديد من العقبات، بما في ذلك محدودية الشفافية، والوصول المحدود إلى المعلومات، وعدم كفاية الضمانات القانونية، والبيروقراطية الحكومية المعقدة. ومع ذلك هناك حاجة ملحة لآليات المساءلة من القاعدة إلى القمة لتقييم أداء الحكومة وإشرافها على حوكمة البيئة والمياه. يتطرق هذا القسم إلى السبل الجديدة الممكنة لتعزيز المساءلة في الحوكمة البيئة على نحو ما حددته المناقشات في ورش عمل شباب من أجل المساءلة في الحوكمة البيئية.

المساءلة في الاستراتيجية البيئية

شدد المشاركون في ورش عمل شباب من أجل المساءلة في الحوكمة البيئية والمسؤولون الحكوميون على أهمية السعي إلى تعزيز المساءلة في عمليات التخطيط الاستراتيجي في العراق. ففي السنوات الأخيرة، لم تنجح الحكومة العراقية في صياغة استراتيجيات بيئية ومائية تتماشى مع الواقع المالي والسياسي. فعلى سبيل المثال كانت استراتيجية موارد المياه والأراضي في العراق التي غطت المدة 2015-2035 تستند إلى قاعدة بيانات كبيرة وشاملة إلى حد ما شملت قطاعات بيئية مختلفة. ومع ذلك فان الاستثمارات التي تطلبتها لم تكن متزامنة إلى حد كبير مع ما تستطيع الحكومة أو ترغب بالالتزام فيه، الأمر الذي جعل الاستراتيجية غير فعالة.

ولكن كي تكون الحوكمة البيئية شاملة لاحتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية، يتعين اشراك الشباب والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في صياغة الاستراتيجيات البيئية ومعاملتهم، بوصفهم أصحاب مصلحة، لهم الحق في مساءلة الوكالات الحكومية. وقد أفصحت ورش العمل التي نظمتها مجموعة عمل الشباب والبيئة عن أن الشباب والمجتمع المدني قادرون على المساهمة في هذه المناقشات وينبغي أن يُتاح لهم المجال

IRAQ COPY

والفرصة للمشاركة. ويتعين وضع استراتيجيات شاملة طويلة الأجل لضمان استدامة موارد المياه والأراضي – ويجب أن يؤدي الشباب دوراً مهماً في وضع هذه الاستراتيجيات. وتتطلب هذه الاستراتيجيات مجموعة بيانات وتوقعات شاملة ودقيقة لمختلف المعطيات البيئية لتقييم السيناريوهات وتحديد احتياجات الاستثمار.

وقد التزمت الحكومة بالمبادرات الدولية ذات الصلة بالتغير المناخي، وهو مايعني نظرياً أن تؤدي دوراً رئيساً في صياغة التخطيط البيئي للعراق. ان المساهمات المحددة وطنياً هي التزام أعلنته الحكومة العراقية في عام 2015 للتخفيف من وطأة الانبعاثات والتكيف مع آثار التغير المناخي. ورغم ان الوثيقتين المرتبطتين بهذا الالتزام؛ وهما المساهمات المحددة وطنياً والمساهمات المقررة المحددة وطنياً، غير ملزمتين، فانهما تحددان أهدافاً قابلة للقياس، وان كانت محدودة النطاق، وتعكسان اعتراف الحكومة بأهمية هذه الأهـداف. وتشمل بعض هذه الأهداف توسيع الطاقة الاستيعابية لمرافق معالجة المياه إلى 6.4 مليار متر مكعب في السنة، وبناء المزيد وحدات المعالجة لإعادة تدوير 2078 مليار متر مكعب في السنة من مياه الصرف الصحي وتخصيص 80 مليار دولار لهذا الغرض، وتخصيص أكثر من 45 مليار دولار للانتقال إلى أساليب الري الحديثة، كل ذلك بحلول عام 2035 [11].

المساءلة في جمع البيانات البيئية والوصول اليها

ان متابعة المساءلة بشأن هذه الاستراتيجيات والالتزامات البيئية أمر معقد بسبب العديد من التحديات. وفي الوقت الذي تمثل فيه استراتيجية موارد المياه والأراضي في العراق مصدراً رئيساً في تتبع مكانة البلاد من حيث موارد المياه والاستثمار في البنية التحتية، غير أنها لم تُنشر البتة. إذ يتم حماية البيانات المرتبطة بموارد المياه بوصفها أسراراً للدولة على أسس لاصحة لها مفادها أن نشر مثل هذه المعلومات للجمهور قد يؤثر على مفاوضات المياه مع دول المنبع تركيا وإيران. ان مستويات الخزانات ومعدلات تدفق المياه وإنتاج المحاصيل يمكن لدول أخرى تقديرها باستعمال نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الاستشعار عن بعد. ان

IRAQ COPY

عدم القدرة على الوصول إلى البيانات – بما في ذلك كمية المياه ونوعيتها إلى جانب المعلومات ذات الصلة بالتقدم المحرز صوب استكمال البنية التحتية الرئيسة للمياه- يمنع المجتمع المدني من مساءلة الإدارات الحكومية. غالباً مايواجه نشطاء المجتمع المدني، الذين يسعون للحصول على هذه المعلومات دون حماية قانونية كافية، الترهيب.

يحظر مشروع قانون حق الوصول إلى المعلومة الذي قدم للبرلمان في شباط / فبراير 2024 على وجه التحديد على المواطنين الحصول على أي معلومات «تؤثر على المفاوضات مع الدول الأخرى»[12]. وهذا لايعيق المساءلة في التخطيط البيئي الاستراتيجي فحسب، لأن المياه والزراعة يمكن أن تندرجا ضمن هذا المعيار، بل يمكن أن يُستخدم أيضاً لاستهداف أعضاء المجتمع المدني الذي يشاركون في تتبع التنفيذ والتقدم المحرز في جهود المناصرة القائمة على الأدلة. يجب أن ينص مشروع قانون حق الوصول إلى المعلومة صراحةً على حق المجتمع المدني في الحصول على المعلومات ذات الصلة بالحوكمة البيئية. فقد صرح ناشط بيئي عراقي شارك في ورش عمل شباب من أجل المساءلة في الحوكمة البيئية قائلاً:

غالباً ما يكون غضب الجمهور مبعثه نقص البيانات والمعلومات بشأن التلوث والآثار الصحية وما إلى ذلك. ويمكن لقانون حق الوصول إلى المعلومة ضمان التواصل بين الحكومة والجمهور، الأمر الذي يمكّن المجتمع المدني من تتبع التقدم المحرز في الحوكمة البيئية. يمكن للشباب والفواعل في المجتمع المدني قيادة الجهود المجتمعية الرامية لجمع البيانات بشأن تلوث المياه وجودة الهواء من أجل العمل المناخي والبيئي. يعد الوصول إلى البيانات أمراً ضرورياً لجهود المجتمع المدني للضغط على الحكومة من أجل إعطاء الأولوية للبنى الأساسية الأكثر أهمية. من الناحية النظرية، يمكن للمشاريع الكبرى في معالجة مياه البحر في البصرة أن تحدث فرقاً حقيقياً في امدادات المياه في البصرة، ولكن هذه المشاريع الطموحة للغاية لاينبغي لها أن تصرف انتباه الحكومة عن مسؤولية بناء وصيانة المكونات الأساسية والأكثر جوهرية للبنية التحتية للمياه- أي شبكة المياه ومحطات المعالجة. ان جهود المساءلة التي

يقودها الشباب لابد وأن تنظم بشأن ماهو أكثر أهمية – على نحو ماتحدده البيانات المتاحة- وليس بشأن ما هو أكثر طموحاً.

المساءلة في أداء الوكالات الحكومية

يتطلب نجاح الوكالات في تنفيذ الاستراتيجيات البيئية التزاماً جدياً من الحكومة بتزويد الهيئات القطاعية بالموارد الكافية للقيام بمسؤولياتها مع انشاء آليات قوية للتنسيق بين الوكالات. وقد أقر المشاركون ورش عمل شباب من أجل المساءلة في الحوكمة البيئية بالقيود المالية والتقنية التي تحد من قدرة الإدارات والوكالات الحكومية على الوفاء بمسؤولياتها في مجال الحوكمة البيئية. وقد فشلت الحكومة العراقية حتى الوقت الراهن في توفير الموارد الكافية للإدارات ذات الصلة لتحقيق أهدافها الموضحة في استراتيجية موارد المياه والأراضي في العراق والمساهمات المحددة وطنياً وغيرها من الخطط الاستراتيجية. فعلى سبيل المثال بلغت موازنة وزارة البيئة ذروتها بنسبة 0.06 بالمائة من اجمالي موازنة الدولة خلال العقد الماضي، فيما بلغت موازنة وزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة ووزارة البناء والإسكان والبلديات والأشغال العامة 0.46 بالمائة و0.67 بالمائة و1.60 بالمائة على التوالي. ونتيجة لعدم كفاية الموارد المالية، تفتقر الوزارات إلى المعدات اللازمة لصيانة المرافق، الأمر الذي يثنيها عن توسيع قدراتها التشغيلية.

زد على ذلك، لم تقم الحكومة بعد بإنشاء آليات قوية للتنسيق بين الوكالات للإدارات الحكومية لتنسيق تخطيط السياسات وتنفيذها مع بعضها البعض. لقد دأب النهج الذي كانت الحكومة تتبعه عادةً على تشكيل لجان تضم وكالات حكومية مختلفة بقيادة الوزارات المعنية. ورغم أن هذا النهج نجح في بعض السياقات الضيقة مثل الاستجابة للجفاف في حالات الطوارئ، فقد ثبت أنه دون المستوى الأمثل للتنسيق في مجال وضع السياسات البيئية والمشاريع طويلة الأجل. وقد أشار أحد المشاركين في ورشة عمل ورش عمل شباب من أجل المساءلة في الحوكمة البيئية إلى ما يلي:

IRAQ COPY

هناك نقص في التواصل بين الـوزارات المختلفة وعدم وجود فهم لأدوارها. وقد أدى نقص التواصل بين الوزارات القطاعية إلى عدم وجود هيأة مركزية للرصد البيئي. ان المساءلة من القاعدة إلى القمة من شأنها أن تؤدي دوراً رئيساً في تعزيز أداء الوكالات الحكومية. ويمكن للشباب والمجتمع المدني أن يبادروا بـإطلاق حـملات مناصرة للحفاظ على التخصيصات المالية للوزارات القطاعية جنباً إلى جنب مع الاستراتيجيات البيئية. فعلى سبيل المثال، اوضحت المساهمات المقررة المحددة وطنياً على:

أن التحول إلى أساليب الري الحديث سيكلف 45.543 مليار دولار على مدى السنوات العشرين المقبلة[13]. وكان ينبغي للعراق أن يخصص مايقرب 29.82 ترليون دينار عراقي خلال السنوات العشر الماضية ليكون على المسار الصحيح، ومع ذلك، لم تتجاوز الموازنة الإجمالية لوزارة الزراعة بحلول عام 2022 مبلغ 4.27 ترليون دينار عراقي. يمكن للشباب والمجتمع المدني الضغط من أجل إعطاء الأولوية للأجندة البيئية في قائمة أولويات الحكومة.

المساءلة في إدارة النظام البيئي

تتطلب المساءلة البيئة شعوراً استباقياً بالوعي البيئي على المدى الطويل. يجب أن تفي الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية والمصانع ومرافق النفط بمعايير تقييم الأثر البيئي لضمان عدم ترك استعمال الموارد البيئية تأثيرات مزمنة على البيئة والسكان. وان هذا العنصر الحاسم من الإدارة البيئية غائب تماماً عن روح نظام الحوكمة الحالي.

ان نتائج الإدارة البيئية السيئة يمكن أن تكون مدمرة. وقد ناقش خبراء المياه في ورش عمل شباب من أجل المساءلة في الحوكمة البيئية، تجفيف بحيرة ساوة واختفائها في نهاية المطاف. وفي هذه الحالة تجاهلت الحكومة المحلية في محافظة المثنى المزارعين والمستثمرين الذين قاموا بحفر عدد هائل من الآبار غير القانونية نحو تعسفي للمزارع والمصانع الخاصة، وسحبوا من منسوب المياه الجوفية للبحيرة وجففوا البحيرة بالكامل[14]. وقد اعتبر المسؤولون الحكوميون المحليون

IRAQ COPY

والمزارعون والمستثمرون استغلال النظام البيئي للبحيرة «عملاً تجارياً مربحاً»، غير أن السكان المحليين يعربون عن اسفهم لخسارة ميزة المناظر الطبيعية وتطفل الحيوانات والحشرات الغازية. ولو حظي النظام البيئي بالاهتمام المناسب، لكانت الحكومة المحلية قد أدركت ان الربح الاجتماعي والاقتصادي قصير الأجل من هذه الاستثمارات لايرقى إلى مستوى التداعيات طويلة الأجل.

وفي هذا السياق تتطلب المسائلة البيئية من القاعدة إلى القمة وعياً بيئياً طويل الأجل في اوساط الشباب والمجتمع المدني. وقد أثبت المجتمع المدني وعيه بهذا المفهوم في حالات معينة. فقد تم ايقاف خطط بناء سد مكحول، إلى حد ما، نتيجة لحملات المجتمع المدني بمساعدة الأوساط الأكاديمية. وكان من المتوقع أن يعرّض السد مالا يقل عن 184 موقعاً أثرياً للخطر ويشرد آلاف الأسر، وهو استثمار كارثي محتمل بتكلفة مذهلة تبلغ 3 مليارات دولار[15]. ويمكن للشباب العراقي تطبيق هذه الممارسة على مشاريع التنمية والبنية التحتية عبر تسليط الضوء التأثير طويل الأجل على النظام البيئي وما يرتبط به من عواقب على سبل العيش والصحة والمساواة للمجتمعات الضعيفة.

الخلاصة:

يعاني العراق تحديات بيئية شديدة في مجال المياه، الأمر الذي يشكل مخاطر كبيرة على الجيل في المرحلة المقبلة. يقود الشباب، ادراكاً منهم ان مستقبلهم على المحك، على نحو متزايد جهود العمل المناخي، ويطالبون صنّاع السياسات بالمساءلة. بيد أن المشهد السياسي في العراق، الذي تهيمن عليه كتل سياسية متنفذة يعيق المساءلة، وغالباً ما يعطي الأولوية للمكاسب السياسية على الصالح العام. وعلى الرغم من بعض الاستعدادات للحكومية للمشاركة مع الشباب والمجتمع المدني، ماتزال جهود المجتمع المدني والجهود الشعبية في الدعوة إلى تحسين حماية الادارة البيئية غير كافية. وان القيود المفروضة على الوصول إلى البيانات، والافتقار إلى الشفافية في انجاز المشاريع، وقمع المعارضة يحد من مشاركة الشباب في جهود المسائلة. ومع ذلك، هناك فرصة للتقدم. ان

IRAQ COPY

ردم الهوة المعرفية بشأن الحركيات (الديناميات) الحكومية المشتركة بين الوكالات (أي أدوار ومسؤوليات الوكالات الحكومية المعنية بالمياه والبيئة المختلفة) يمكن أن يمكّن النشطاء الشباب من اشراك أصحاب المصلحة بفاعلية. ويمكن للشباب، عبر الاستفادة من الأدوات القانونية والسياسية المستندة إلى البيانات، ممارسة الضغط على الكيانات الحكومية المسؤولة. ومن المشجع أن بعض أصحاب المصلحة الحكوميين بدأوا في تبني تدابير المساءلة من القاعدة إلى القمة. فعلى سبيل المثال، شرعت لجنة الزراعة والمياه والاهوار في البرلمان جلسات استماع مفتوحة بشأن إدارة المياه، الأمر الذي قد يؤدي إلى عزل المسؤولين غير الأكفاء. ويمكن لهذه الجهود، بدعم من المجتمع المدني، أن تفضي إلى تغيير ملموس. ان تعزيز الشفافية والمشاركة في أوساط الشباب والمجتمع المدني والحكومة أمر ضروري لمعالجة التحديات البيئية التي تواجه العراق بنحو فعال. ويمكن للشباب العراقي، عبر تسخير المبادرات الشعبية مساءلة الوكالات الحكومية، أن يقود الطريق صوب تعزيز استجابات الحكومة للتدهور البيئي والتغير المناخي.

الملاحظات والتوصيات:

- ان التغييرات الإدارية المستمرة في الوزارات والوكالات المسؤولة عن إدارة ملف المياه والبيئة والتي تتزامن مع تسنم الوزراء الجدد لمناصبهم تسهم في الحيلولة دون تراكم الخبرة والمعرفة الفنية الضرورية في هذا المجال الامر الذي يحتم أيضا ضرورة عزل ملف إدارة المياه والبيئة والنأي به عن المحاصصة الحزبية والطائفية.
- رفع وزيادة التخصيصات المالية للوزارات المعنية بإدارة ملف المياه والبيئة في الموازنات العامة للبلاد والتي تعاني من انخفاضها بشكل حاد قياسا بأهمية هذا الملف وارتباطه بمصير ومستقبل الملايين من العراقيين.
- توخي الشفافية والمشاركة المعلوماتية والانفتاح على الرأي العام ومد الجسور مع المنظمات المدنية والتيارات الشعبية المهتمة في هذا الملف, حيث يمكن الإفادة من هذه الأخيرة في تقويم الأداء المؤسساتي والوزاري للوكالات المعنية سواء في وسط وجنوب العراق او في إقليم كردستان.
- معالجة إشكالية تعدد الأطراف المسؤولة عن إدارة ملف المياه وتشكيل هيئة عليا مستقلة وموحدة بصلاحيات كبيرة, حيث يسهم التشظي وضعف التنسيق بين الأطراف المسؤولة والمشتركة في هذا الملف في تنفيذ القرارات والسياسات البيئية والمائية واضعاف قدرة العراق التفاوضية مع دول المنبع.

IRAQ COPY

الهوامش:

1. Shapland, G. "Water Security in Iraq." London School of Economics, May 2023. https://eprints.lse.ac.uk/119442230501/1/_WATER_SEC_IN_IRAQ_REPORT_non_sensitive_version.pdf

2. Skelton, M. "Competing Over the Tigris: The Politics of Water Governance in Iraq." Institute of Regional and International Studies, November 2022.

3. Zwijnenburg, W. "Troubled Waters: Documenting Pollution of Iraq's Shatt Al-Arab River." Bellingcat, November 2020. https://www.bellingcat.com/news/mena/202010/11//troubled-waters-documenting-pollution-of-iraqs-shatt-al-arab-river/

4. Al-Rubaie, A., Mason, M. and Mehdi, Z. "Failing Flows: Water Management in Southern Iraq." LSE Middle East Centre, July 2021.

5. UN Affairs. "Iraqi Prime Minister highlights national priorities focused on people." UN News, September 2023. https://news.un.org/en/story/20231141367/09/

6. Hamasaeed, Sarhang, Skelton, Mac, and Zmkan Saleem. "Climate Adaption Key to Iraq's Stability and Economic Development." United States Institute of Peace, November 29, 2023. https://www.usip.org/publications/202311//climate-adaption-key-iraqs-stability-and-economic-development.

7. Ibid.

8. France 24. "Rampant water pollution threatens Iraq's shrinking rivers." February 21, 2024. https://www.france24.com/en/live-news/20240221-rampant-water-pollution-threatens-iraq-s-shrinking-rivers.

9. Saadoun, Mustafa. "Tribal disputes fare in southern Iraq over water scarcity." Al-Monitor, February 14, 2018. https://www.

al-monitor.com/originals/201802//water-security-iraq-tribal-conficts.html.

10. Wilkinson, Jane. "A Vicious Circle: State-building, Climate Change Vulnerability and the Monopoly of Violence in Basra, Iraq." Princeton University, May 26, 2023. https://jpia.princeton.edu/news/vicious-circle-state-building-climate-change-vulnerability-and-monopoly-violence-basra-iraq.

11. - Ministry of Environment of Iraq. 2015. Iraq's Intended Nationally Determined Contributions. https://moen.gov.iq/Portals/0/sixth/reports%20and%20studies/INDC%20Report.pdf.

12. - Alsumaria.tv. "المعلومة على الحصول قانون مشروع نص تنشر السومرية الأولى.. القراءة بعد." February 14, 2024. https://www.alsumaria.tv/news/politics/481626/بعد-القراءة-الأولى-السومرية-تنشر-نص-مشروع-قانون-الحصول-على-المعلومة

13. - Ministry of Environment of Iraq. INDC.

IRAQ COPY

14. - Samya Kullab. “Iraq’s ‘pearl of the south’ Lake Sawa dry amid water crisis.” Associated Press, June 13, 2022. https://

apnews.com/article/climate-business-religion-lakes-droughts c1 bc62812c4da7b440cbb67adcc5e988.

15. - Abbas, Alice. “The Makhoul Dam and its Environmental, Cultural and Social Impact.” Save The Tigris, June 2022.

https://savethetigris.org/wp-content/uploads/202207//The_ Makhoul_Dam_Report-2.pdf.

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة تخصصية محدودة التداول يصدرها المعهد العراقي للحوار في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تتناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاع صانع القرار عليها.

ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور: -

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- **ملخص تنفيذي**: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها ويقوم المعهد فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- **الملاحظات والتوصيات**: وهي تمثل راي المعهد ورؤيته للموضوع. وليس بالضرورة تبنيه للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: يقوم المعهد بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المعهد يتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المعهد حصراً.

الامر الرابع: يسر المعهد استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتان على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المعهد مستقل ماليا واداريا بشكل كامل ولا يستقبل اي تبرعات او معونات.

Iraqi Institute for Dialogue
للحوار

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks